



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بن عبد الوهاب - ضيوف المسألة

مختبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المسيرة في: 2024/05/07

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يشهاد عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة ورئيس الملتقى الوطني (حضوري وعن

۱۰۷

"متاربة تحقيق المستدامة بالذات وفق نموذج الأطراف ذات المصلحة في بيئة الأعمال الجزائرية"

بيان : د. حمزة فيشوش، جامعة المسيلة، قد شارك(ت) بالداخلة الموسومة بعنوان: "الأطراف ذات الصلة المؤسسة الاقتصادية للبلدان المتقدمة (حضوري وعن بعد)" المنعقد يوم: 07 ماي 2024 بجامعة محمد بوضياف - المسيلة.



ପାତ୍ର କାହାର ମଧ୍ୟ
କାହାର ମଧ୍ୟ

B
ame

رئيس الملتقى : البروفيسور فاتح غلار

مقابلة تحقيق الاستدامة الممالية وفق أنموذج الاطراف ذات المصلحة في بيئة الاعمال
العنوان / 2024/05/07



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

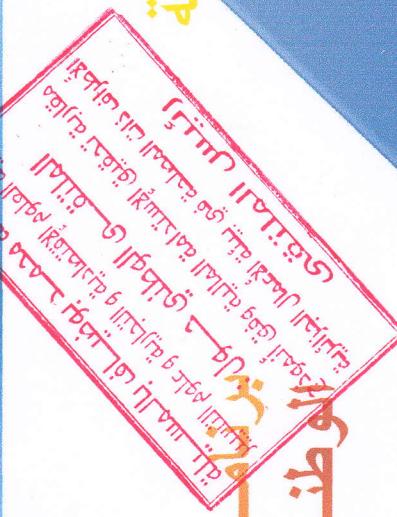


جامعة محمد بودريعة - مسila

فرقة البحث التكويني: (PRFU)

F01L02UN280120220003

تصور مقترن لتبني معايير اشراف اصحاب المصالح لتعزيز التنمية الممالية المنسدلة في المؤسسات الاقتصادية.



المملقى الوطني حول:
**مقابرية تحقيق الاستدامة
الهادفة وفق أنموذج
الاطراف ذات المصلحة
في بيئة الاعمال
الجزائيرية**

**المملقى الوطني حول:
الاستدامة
الهادفة وفق
أنموذج
الاطراف ذات
المصلحة
في بيئة
الاعمال**

**المملقى الوطني حول:
الاستدامة
الهادفة وفق
أنموذج
الاطراف ذات
المصلحة
في بيئة
الاعمال**

**الوطن
المملة
حضرى
 وعن بعد)**





نهاية المقدمة

د. جباري عبد الوهاب	جامعة المسيلة	ادارة العلاقة الاكثرونية مع الزبائن في المؤسسات المالية بالجزائر	د. زيات السعيد	الأداء البدئي للمؤسسة الاقتصادية والأطراف ذات المصلحة رهانات الاستدامة والتكيف مع المتطلبات	د. جباري عبد الرزاق
د. السعيد بخضر	جامعة المسيلة	واقع تطبيق مبدأ الاستدامة على الادارة المالية في المؤسسة الاقتصادية	د. صوربة شنبني	ادارة المالية في المؤسسات	د. فاطمة الزهراء غضبان
د. طارق نجود	جامعة المسيلة	استرategic الإستدامة المالية وعلاقتها بالأطراف ذات المصلحة	د. سالمي نصيرة	ادارة العلاقة الاكثرونية مع الزبائن في المؤسسات المالية بالجزائر	د. حمري نجود
د. سعدون رفيق	جامعة المسيلة	ادارة العلاقة الاكثرونية مع الزبائن في المؤسسات المالية بالجزائر	د. رابح الوافي	ادارة العلاقة الاكثرونية مع الزبائن في المؤسسات المالية بالجزائر	د. سعدون رفيق
د. طارق نجود	جامعة المسيلة	ادارة العلاقة الاكثرونية مع الزبائن في المؤسسات المالية بالجزائر	د. جباري عبد الوهاب	ادارة العلاقة الاكثرونية مع الزبائن في المؤسسات المالية بالجزائر	د. جباري عبد الوهاب

رئيس الجلسة: الاستاذ الدكتور زريق عمر

الجلسة العامة الثانية

المقرر: الاستاذ الدكتور الطاهر ميمون

قاعة عبد المجيد علام

مقاربة تحقيق الاستدامة المالية وفق نموذج ابطراف ذات المصلحة في بيئته الاعمال
الحادي عشرة / 2024/05/07

الاستدامة والبيئة (العنوان) تتحقق بـ
برنامـج المـلتقـي الـوطـني (الـحضورـي وـعـن بـعـدـ) حولـ:
الـاعـمال الـبـعدـاـتـيـةـ

برنامنج المللتنى الوطنبى (حضرورى وفق آئمہ دین اطہار ذات المصلحة فی،

رئيس الجلسة: الاستاذ الدكتور نمار توفيق

<https://meet.google.com/ah-him-nr-ss>



卷之三

جامعة لغواط | **جامعة البوليزره** | استير (التيجيبيه) المؤسسه ودورها في تحقيق مطالب أصحاب المصالح عرض حملة سرعة The Body shop للمفاهيم، لاستدامة الاقتصاديه في المؤسسه الاقتصاديه

جامعة المسيلية

جامعة البليد

جامعة الميسيلية

Administrative empowerment and its relationship with the financial viability of SMEs

of Laghouat

العنوان: خبر بي بي على مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية شرائه

Misila University
**GENERAL FRAMEWORK FOR STAKEHOLDERS IN ECONOMIC
ORGANIZATIONS**

جامعة سوق أهراس

جامعة أم البوادي

جامعة المنيا

الكتاب **المؤلف** **العنوان** **الطبعة** **الطبع** **المطبوع**

سینا سیدی ۰۱ - مجموعه

جامعة المسيلية
بنك التمويلية للتنمية الاقتصادية الجرائرية

卷之三

بيان الجبهة العدائية للتنظيمية

卷之三

التخطي - على - التسبيح - محمد بن فضال بن المسيلية - الحسن ابن / فتن

الأطراف ذات المصلحة للمؤسسة الاقتصادية

The stakeholders of the economic institution

د. حمزة فيشوش¹, ط. د. عصام بوبعاية², ط. د. هشام بسطي³

¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، hamza.fichouche@univ-msila.dz

² جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، assam.boubaya@univ-msila.dz

³ جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، hichame.basti@univ-msila.dz

ملخص:

تتلخص هذه الدراسة في الإجابة على إشكالية تمحورت حول التعرف على مفهوم مصطلح الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة الاقتصادية، ويهدف هذه البحث إلى التعرف على المفاهيم المتعلقة بالأطراف ذات المصالح ومبادئ النظرية وتصنيفاتها ومكوناتها، وقد اعتمد لإجراء الدراسة على المنهج الوصفي بهدف تقديم ووصف دقيق لمتغيرات الدراسة من خلال تقديم كافة المفاهيم المرتبطة بالأطراف ذات المصلحة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة الاقتصادية من الأهداف الأساسية الحديثة التي تسعى إلى تحقيقها في إطار مسؤوليتها اتجاه أصحاب المصالح، بالإضافة إلى أن مدخل أصحاب المصالح يحتوي على مجموعة من التصنيفات في المؤسسات، وأن هناك مكونات كثيرة ومتعددة للأطراف ذات المصلحة.

كلمات مفتاحية: الأطراف ذات المصلحة، المؤسسة الاقتصادية.

Abstract:

This study is summed up in answering a problem centered around identifying the concept of the term “stakeholders” in the economic institution. This research aims to identify the concepts related to “stakeholders” and the principles of the theory, its classifications and components. The study was based on the descriptive approach with the aim of providing an accurate description of the study’s variables from By presenting all concepts related to interested parties.

This study concluded that the stakeholders in the economic institution are among the basic modern goals that it seeks to achieve within the framework of its responsibility towards the stakeholders. In addition, the stakeholder entrance contains a set of classifications in institutions, and that there are many and multiple components of the stakeholders.

Keywords: Stakeholders, the economic institution.

1. مقدمة :

يعد موضوع أصحاب المصالح من أهم مواضيع الإدارة الاستراتيجية، وذلك لأنّه يمثل كيان من العلاقات والتفاعلات التنظيمية المتشاركة مع المؤسسة والبيئة الخارجية، والذي دون إدارته بشكل مناسب قد يعيق بقاء واستمرارية المؤسسة الاقتصادية، وكان في السابق ينصب اهتمام المؤسسات بالسعى إلى تحقيق الربح، في حين أصبحت المنظمات مطالبة بتحمل مسؤوليتها تجاه مختلف أطراف البيئة والمساهمة في تحقيق نشاطاتها وأهدافها.

1.1. إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق تبلور السؤال الرئيسي لهذه الدراسة كما يلي:

- ما المقصود بالأطراف ذات المصالح للمؤسسة الاقتصادية؟

ومن خلال هذه الإشكالية يتم طرح العديد من التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تمثل الأطراف ذات المصلحة؟

- ما علاقة الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة الاقتصادية؟

- ماهي تصنيفات وأنواع الأطراف ذات المصلحة؟

1.2. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- الأطراف ذات المصلحة يتمثلون في الأفراد والجماعات أصحاب السلطة والقرار بالمؤسسة الاقتصادية؛

- يتم تصنيف الأطراف ذات المصلحة وفقاً لطبيعة ارتباطهم بالمؤسسة؛

- هناك علاقات متبادلة بين المؤسسة الاقتصادية والأطراف ذات المصلحة.

1.3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الأهمية التي يحظى بها موضوع الأطراف ذات المصلحة، حيث أنه يلقى الكثير من الاهتمام من المؤسسات وذلك نتيجة للتطورات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية للمنظمات من أجل مواجهة تحديات وتحقيق الأهداف.

4.1. أهداف الدراسة:

- يتجسد الهدف الرئيس للبحث في دراسة المفاهيم المتعلقة بالأطراف ذات المصلحة، وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
- دراسة مفهوم مصطلح الأطراف ذات المصلحة؛
 - بيان تصنيفات الأطراف ذات المصلحة؛
 - تحديد العلاقات والتحديات التي تواجه الأطراف ذات المصلحة والمؤسسات الاقتصادية.

5.1 منهجية الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي لعرض وتوضيح ماهية الأطراف ذات المصالح، ووصف مراحل وتصنيفات الأطراف ذات المصلحة في المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى التعرف على مكونات الأطراف ذات المصلحة للمؤسسة الاقتصادية.

2. مفهوم الأطراف ذات المصلحة

1.2. نشأة مفهوم أصحاب المصالح:

يعود مصطلح أصحاب المصالح حسب Mercier إلى الكلمة الإنجليزية Stakeholders والتي ترجمت إلى الفرنسية Les Parties Prenantes والتي كان مرادفها الصحيح في اللغة العربية أصحاب المصالحة، فالكلمة الأصلية تتكون من شطرين الأول Stake ويعني كما أشير إليه في معجم إدارة الأعمال بأنه استثمار مالي، والشطر الثاني Holders يعني شخص، وبالتالي فالمصطلح ككل يعني الشخص الذي له استثمار مالي يجاذب به في عمل معين كحصة في نصيب الربح أو الخسارة، وكان أول ظهور للمصطلح في العصر الحديث في مذكرة داخلية بمعهد ستانفورد للبحوث (SRI) من طرف Ansoff و Stewart سنة 1963، أما المفهوم بحد ذاته فجذوره تعود إلى خمسينيات القرن الماضي، أين باشر العديد من الباحثين والمختصين وخاصة الاجتماعيين في دراسة العلاقة بين المؤسسة ومحيطها، حيث كانت سنة 1959 بمثابة الانطلاقа لهذا المفهوم، فأول من خاض في هذا المفهوم هو Dill الذي اعتبر أن المستهلكين والموردين وجماعة الضغط والمنافسة هم المراكز الحساسة الذي يجب على المسير أو الإداريأخذ متطلباتهم بعين الاعتبار عند الخوض في تحقيق الأهداف (مشري و بن خديجة ، 2018 ، صفحة 477).

2.2. مفهوم الأطراف ذات المصلحة:

وخصوصاً بإدارة الأعمال، ويؤكدون أيضاً أن أول ما سجل استخدام هذا المصطلح كان في عام (1708)، إذ يعود شيوخه إلى مجالات المراهنات أو الودائع، والقرن العشرين شهد أغلب التطورات التي جرت بخصوصه، وعلى وجه التحديد في مرحلة الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات منه، والتي بلغت لتكون أفضل مدة للبحث والتقصي عن نظرية متكاملة لأصحاب المصالح، ل أجل أن تحل محل النظرية السابقة التي هيمنت على مدارس الأعمال، وهي نظرية حملة الأسهم (العنزي، 2007، صفحة 2).

ويشير التعبير للأطراف ذات المصلحة إلى العديد من المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة التي تستطيع التأثير على المؤسسة أو تكون متأثرة من قبل نشاط أو قرارات المؤسسة مثل المستثمرين والمستخدمين والزيائن والحكومة ومجموعات الضغط والمجتمع. وتُسند العديد من البحوث الحديثة المسئولية الاجتماعية للمؤسسات إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة أسهم أو شركاء، وموردين، وموزعين، وزيائن وأيضاً العاملين وأسرهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وتعد المسئولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال (قصاص و مفتاح ، 2018، صفحة 220).

ويرى شارلز وجاريث أن الأطراف أصحاب المصلحة هم أفراد أو جماعات لهم مصالح أو حصة في المؤسسة، يعطيم الحق في السؤال عن طبيعة وكيفية أدائها، ويمكن تقسيم الأطراف ذات المصلحة إلى فئتين أطراف داخلية وأطراف خارجية، والأطراف الداخلية هم حملة الأسهم والعاملون بالإضافة إلى المديرين وأعضاء مجلس الإدارة، أما الأطراف الخارجية فهم عبارة عن الأفراد والمجموعات الأخرى الذين حق المطالبة والادعاء على المؤسسة، وتلك الجماعة تضم الموردون والعملاء والحكومة والاتحادات والجماعات المحلية والجمهور بصفة عامة (هل و جونز، 2001، صفحة 77).

تستند نظرية أصحاب المصلحة إلى فكرة أساسية مفادها أن المؤسسة تمثل نظاماً يتكون من مجموعة من أصحاب المصلحة يعملون ضمن نظام واسع هو المجتمع بشكل عام، وأن هذا النظام يوفر البنية التحتية الالزامية لممارسة المؤسسة لأنشطتها المختلفة، وهذا يعني أن هناك أطراف أخرى من غير المالكين أو حملة الأسهم لهم مصلحة في وجود المؤسسة حيث يؤثرون ويتأثرون بالأنشطة والعمليات التي تمارسها، وعليها أن تضع توقعاتهم ورغباتهم ضمن دائرة اهتماماتها (الرشيد و جلاب، 2015، صفحة 82).

ومما سبق يمكن ان نستنتج أن مصطلح الأطراف ذات المصلحة يعني الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات التي تتأثر باتجاهات وسلوكيات المؤسسة، بالإضافة إلى امتلاكهم لحصص في المؤسسة أو لديهم عوائد من أداء المؤسسة.

03.02. مبادئ نظرية الأطراف ذات المصلحة:

إن التعريف الأوسع لأصحاب المصلحة قد يمتد ليشمل أي فرد أو مجموعة تؤثر أو تتأثر بالأنشطة المختلفة للمؤسسة الاقتصادية، ويمكن تحديد أهم المبادئ الأساسية لنظرية أصحاب المصلحة هي كما يلي (WICKS & JONES, 1999, p. 207):

- لدى المؤسسة علاقات مع العديد من المجموعات التأسيسية (" أصحاب المصلحة") التي تؤثر وتتأثر بقراراتها؛

- تهتم النظرية بطبيعة هذه العلاقات من حيث العمليات والنتائج للمؤسسة وأصحاب المصلحة فيها؛

- تتمتع مصالح جميع أصحاب المصلحة (الشرعين) بقيمة جوهرية، ولا يفترض أن تهيمن أي مجموعة من المصالح على المصالح الأخرى؛

- تركز النظرية على عملية اتخاذ القرارات الإدارية.

3. تصنیفات ومکونات الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة الاقتصادية

1.3. تصنیفات الأطراف ذات المصلحة

يعرف تصنیف الأطراف ذات المصلحة اختلافاً بين الباحثين، ونستعرض أهم التصنیفات (بوهزة و محلب، 2016، صفحه 79):

أولاً-تصنیف الأطراف ذات المصلحة حسب الأهمية: تصنیف وفق أهميتها إلى أساسية وثانوية، وقد نجد عدة تسميات فيقسمونها إلى رئيسين وآخرين، أوليين وثانويين، أطراف ذات مصلحة أساسية وأطراف ذات مصلحة مكملة؛

ثانياً-تصنیف الأطراف ذات المصلحة حسب انتتمائهما: وتنقسم إلى قسمان في المؤسسة الاقتصادية حسب إدوارد فريمان وهما الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية؛

ثالثاً-تصنیف الأطراف ذات المصلحة حسب السلطة، الشرعية والضرورة: يتم وفقاً للصفات المذكورة كما يلي:

-**السلطة:** تظهر السلطة التي يتمتع بها الطرف ذو المصلحة عندما يكون قادراً على جعل المؤسسة تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل، أو على تغييرها لعمل كانت تقوم به أو الامتناع عنه؛

-**الشرعية:** تعرف الشرعية على أنها تأكيد مهم يجعل من نشاط أي شخص طبيعي أو معنوي مناسباً ويتماشى مع القواعد والنظم الاجتماعية والقيم والمعتقدات؛

-**الضرورة:** تتوقف هذه الصفة على درجة الحاجة للأطراف ذات المصلحة على المؤسسة للاهتمام الفوري بتطوراتهم، وهناك معيارين لقياسها هما: الضغط في الوقت المناسب من قبل الأطراف ذات المصلحة على المؤسسة، وخطورة أنشطة المؤسسة من وجهة نظرهم.

وفي المنظور الإداري الذي ينظر للمؤسسة على أنها نقطة محورية، يتم توزيع هذه الصفات الثلاثة على كل طرف من جانب المدراء وفقاً لتصورهم الخاص، فيصنفون إلى:

-**الأطراف ذات المصلحة الكامنة:** تمتلك صفة واحدة من الصفات الثلاثة السابقة؛

-**الأطراف ذات المصلحة المتربعة:** تمتلك صفتين؛

-**الأطراف ذات المصلحة الحاسمة:** يمتلكون الصفات الثلاثة.

رابعا-**الأطراف ذات المصلحة ذات العلاقة بالأهداف الاستراتيجية:** إن المقصود بهذا التصنيف هو إفراد جانب محدد من أصناف الأطراف ذات المصلحة، متمثلاً بأولئك الذين يؤثرون ببقائهما واستمرارها، والذين تم تعريفهم بأنهم مجتمع من الأفراد والجماعات، الذين بإمكانهم التأثير أو التأثر بإنجاز أهداف المؤسسة، وهؤلاء هم الذين يؤثرون بشكل مباشر بإنجازات المديرين وتصبح هنالك ضرورة لفهم كيفية تأثير المؤسسة الآخرين وهم: الزبائن، المجهزين، العاملين، الممولين، المجتمعات المحلية، ففي هذه الحالة فإن المؤسسة بدون دعم هذه المجموعات قد تفشل وتخرج من السوق.

2.3. مكونات الأطراف ذات المصلحة:

تعددت وجهات نظر الباحثين فيما يخص تحديد أصحاب المصلحة في المؤسسة وطبيعة العلاقة بينها وبينهم، فحجم ونوعية نشاط المؤسسة من المحددات التي تبين الأطراف الواجب التعامل معهم، فأصحاب المصالح أو المستفيدون من وجود المؤسسة الاقتصادية ممثلين في العناصر التالية (أبو بكر، حداده، ويزيد، 2018، الصفحتان 21-23):

-المساهمون: يمثل المساهمون فئة مهمة جداً من أصحاب المصالح والمستفيدون المباشرين من نشاط المؤسسة الاقتصادية، ويتحملون مخاطر الاستثمار من خلال المخاطرة، ويمكن أن يكون المالك شخصاً واحداً أو عدة أشخاص أو شركة تضامن أو مساهمة أو أي شكل قانوني آخر، والذين لديهم الحق في توجيه سياسة المؤسسة، وبالإضافة إلى الربحية فمن حق المساهمين أيضاً أن يفرضوا الجوانب الاجتماعية في وضع ورسم تلك السياسات؛

-الزبائن: إن هذه الشريحة من أصحاب المصالح ذات أهمية كبيرة لكل المؤسسات الاقتصادية بدون استثناء، فوجود هذه الأخيرة مرتبط بوجود السلع والخدمات وهذه يستهلكها الزبائن وطبيعة التعامل معهم واقناعهم باستهلاك هذه المنتجات عمل مهم من أعمال إدارة التسويق في أي مؤسسة من المؤسسات؛

-العمال: تشمل هذه الفئة جميع العاملين من إداريين وفنين وفئات أخرى، ويعتبرون مصدر ثروة للمؤسسة، حيث أن لهم مصلحة مهمة في المؤسسة لا تقتصر على الأجر فحسب بل تتعداها إلى توفير ظروف عمل ملائمة كمحيط العمل، التكوين والتدريب وكذلك نظام الحوافز؛

- **الموردون:** يمكن أن ينظر للعلاقة بين الموردين والمؤسسة الاقتصادية على أنها علاقة مبنية على الثقة المتبادلة، فلا بد من حماية وتعزيز هذه العلاقة من الطرفين، ويتعلق الأمر بتكون نوع جديد من العقود مع موردي المؤسسة تمثل في عقود على المدى الطويل؛
- **المجتمع المحلي:** يمثل شريحة مهمة من المستفيدين، ويقصد بهم كل من يقطن أو يعيش حول محيط وحدات الإنتاج ويتأثرون بصفة مباشرة أو غير مباشرة من هذا النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وتتطور المجتمعات المحلية يعتمد وبشكل مباشر على التأثيرات الاقتصادية للمؤسسات؛
- **البيئة الطبيعية:** ويقصد بها مصدر المواد الأولية، وقد أصبح المجتمع معنياً بشكل كبير وبتزايد مستمر بالآثار البيئية التي تتركها الممارسات المختلفة للمؤسسات الاقتصادية؛
- **جماعات الضغط:** وتمثل في بعض الهيئات التي لها أثر دولي في إثارة الرأي العام وكذلك الإعلام حول الممارسات السيئة للمؤسسات الاقتصادية، فلا بد من رفع الوعي البيئي والاجتماعي والالتزام بالمبادئ التي تقوم عليها المسئولية الاجتماعية للمؤسسات؛
- **الحكومة:** تمثل الحكومة فئة من المستفيدين تقيم لها المؤسسات الاقتصادية اهتماماً كبيراً باعتبارها الممثل القانوني للدولة؛
- **المنافسون:** تنتظر المؤسسات الاقتصادية المتنافسة مع بعضها البعض عدالة المنافسة ووضوح آلياتها والاتفاق على إجراءاتها وألا تكون منافسة غير عادلة.

4. خاتمة:

يؤكد المعنيون بالإدارة والاقتصاد أن مصطلح أصحاب المصالح ليس بحديث النشأة، إلا أن استخدامه يعد جديداً بمفهومه الحالي ضمن الحقل الأكاديمي للعلوم الاجتماعية خصوصاً، ويقصد بالأطراف ذات المصلحة عموماً الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات التي تتأثر باتجاهات وسلوكيات المؤسسة، بالإضافة إلى امتلاكم لحصص في المؤسسة أو لديهم عوائد من أداء المؤسسة، وتقوم نظرية أصحاب المصلحة على مجموعة من المبادئ الثابتة في المؤسسة الاقتصادية.

ولقد تعددت وجهات النظر فيما يخص تصنيفات أصحاب المصالح، وكيفية تحديد مكونات هذه الأطراف في المؤسسة، ويمكن حصرهم في المساهمين والعمال والزيائن والمنافسون بالإضافة إلى الموردين والحكومة والمجتمع المحلي وجماعات الضغط.

5. قائمة المراجع:

- WICKS, A., & JONES, T. (1999). Convergent Stakeholder Theory. *The Academy of Management Review*, 206-221.
- بوسالم أبو بكر، سمية حداده، و تقرارت يزيد. (2018). تطبيقات المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة في إطار أخلاقيات الأعمال. *مجلة البناء الاقتصادي*، 17-36.
- سعد العنزي. (2007). محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 48.
- شارلز هل، و جاريث جونز. (2001). الإدارة الاستراتيجية مدخل متكامل. الرياض: دار المريخ للنشر.
- صالح عبد الرضا الرشيد، و إحسان دهش جلاب. (2015). الإدارة الاستراتيجية وتحديات الألفية الثالثة. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- فتحية قصاص، و صابرية معتنات . (2018). استراتيجية تعزيز دور الأطراف ذات المصلحة في تطوير السياحة بولاية جيجل. *نموذج مقترن* - *مجلة المقارن للدراسات الاقتصادية*، 02.
- محمد الناصر مشرى ، و منصف بن خديجة . (2018). دور الأطراف ذات المصلحة في استدامة المؤسسات الصناعية- دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعات الاستخراجية في شمال شرق الجزائر-. *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البوادي*.
- محمد بوهزة، و فائزه محلب. (2016). استراتيجية المؤسسة وعلاقتها بالأطراف ذات المصلحة - عرض حالة -. Ooredoo. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 16.